بعد موافقة وزير الداخلية إعفاء «الفقراء» من تصريف المئة دولار

حركة جيدة لعودة اللاجئين عبر «يابوس»

محمد منار حميجو

كشف مصدر في جديدة يابوس الحدودي مع لبنان أن هناك حركة جيدة في عودة السوريين سواء كانوا مغتربين أم لاجئين إلى البلاد وأنه يومياً يدخل ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ وأحياناً يصل العدد في بعض الأيام إلى ٧٠٠ سوري.

وأرجع المصدر الحركة الجيدة لعودة اللاجئين إلى النتائج الإيجابية لمؤتمر اللاجئين الذي عقدته وزارة الخارجية والمغتربين في قصر المؤتمرات الشهر الماضي وشارك فيه عدد كبير من الدول، واستمر على مدى يومين كرسالة على أن سورية ترحب بكل أبنائها في الخارج وتقديم التسهيلات اللازمة لعودتهم، وهذا ما تم بالفعل من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات التي اتخذتها الدولة لعودة أبنائها إلى وطنهم سورية منها استخراج الوثائق الشخصية للسوريين الذين فقدوا وثائقهم وإعطاء مهة ستة أشهر لمن عليه خدمة إلزامية لتسوية وضعه ومراجعة شعب التجنيد وغيرها من التسهيلات.

وفيما يتعلق بمن هاجر بطريقة غير شرعية أكد المصدر أنه لا يترتب عليه أي إجراء بل يتم إجراء له تسوية في أي مركز على الحدود وهو إجراء عادي ومن ثم يدخل إلى البلاد.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بفيروس كورونا أكد المصدر أنه لا يوجد إجراءات جديدة حتى الآن، موضحاً أنه يسمح فقط لمن لديه إقامة في دولة أخرى والمسافر عبر مطار بيروت ومن كانت زوجته لبنانية كما أنه يسمح بالمغادرة لمن كان لديه مراجعة لإحدى السفارات الأجنبية في بيروت وكذلك الحال لمن يريد القدوم إلى سورية من اللبنانيين والأجانب.

المصدر لفت إلى أنه يتم أخذ مسحة له ومن ثم التواصل مع مديرية صحة ريف دمشق لبيان نتائج التحليل للقادم عبر الحدود اللبنانية إلى سورية بشكل غير شرعي وكان عالقاً على تلك الحدود ولا يوجد معه تحليل «pcr».

وأشار المصدر إلى أنه يتم إعفاء السوريين القادمين من تصريف ١٠٠ دولار إلى الليرة على الحدود بعدما يتأكد أن حالتهم المادية سيئة ولا يوجد معهم مثل هذا المبلغ، موضحاً أنه يتم عرض حالته على وزير الداخلية لإعفائه، مؤكداً أنه تم إعفاء العديد من السوريين بعدما تم التأكد من حالتهم المادية.

إلغاء المعتمدين الفرعيين يزيد من معاناة المواطنين في الحصول على الخبز.. والمحافظة والتموين تتبرأان

حماة- محمد أحمد خبازي

(فوق الموتة عصة قبر، ومن أين سنلاقيها من الكهرباء أم مازوت التدفئة أم الغاز أم الخبز؟ وإلى متى ستظل بعض الجهات العامة تتفنن بتعذيبنا)؟

بهذه العبارات المؤذرة، نقل المواطنون في حماة ومناطقها لـ«الوطن» معاناتهم المحدثة، من إلغاء عدة مجالس ومدن وبلدان، توزيع الخبز عن طريق المعتمدين الفرعيين الذين لم يستلموا أجهزة قطع البطاقات في أحيائهم والقريبة محالهم من بيوتهم، وهو ما كان يوفر عليهم الكثير من الوقت والجهد والانتظار الطويل بطوابير!

وبيّن المواطنون في شكواهم لـ«الوطن» أن حصر توزيع الخبز بالمعتمدين الأساسيين خلق أزمة جديدة، وعادت الطوابير التي تؤكد رئاسة الحكومة على منعها تخفيفاً للازدحام، ومنعاً لتفشي فيروس كورونا.

وأوضح المواطنون أنهم كانوا يستلمون مخصصاتهم من الخبز من أقرب معتمد بأحيائهم وبسعر ١٢٥ للربطة، وقد كان المعتمدون الفرعيون يستلمون البطاقات منهم ويقطعونها لدى الأساسيين، ويستلمون خبزهم بعد ورود رسائل لهم.

وأضافوا: ومنذ أيام أعلمنا المعتمدون بأن استلام خبزنا صار من عند المعتمدين الرئيسيين، وصار إلزاماً علينا الالتزام بطوابير وأدوار حتى يقطع هؤلاء كل البطاقات، وحتى تردنا رسائل لنستلم مخصصاتنا؟

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين في حماة مسعف علواني، نفى لـ«الوطن» صدور أي قرار عن المكتب التنفيذي بإلغاء المعتمدين الفرعيين، وإنما الأمر متروك للوحدات الإدارية، التي كما يبدو تلقت شكاوى من المواطنين حول تقاضي المعتمدين الفرعيين بمناطقهم أسعاراً زائدة للربطة المحدد سعرها بـ١٢٥ ليرة، أو عدم حصول بعض المواطنين على مخصصاتهم كاملة.

ولفت علواني إلى أن عدد الأجهزة الإلكترونية المسلّمة للمعتمدين الأساسيين على مستوى المحافظة، نحو ١٠٠٠ جهاز، منها ٢٥٠ للمخابز العامة والخاصة، والـ ٧٥٠ المتبقية للمعتمدين من التموين.

وبيّن مدير التجارة الداخلية في حماة زياد كوسا لـ«الوطن» أنه لم يصدر أي قرار فيما يتعلق بإحداث أو إلغاء المعتمدين الفرعيين، فهذا شأن خاص بالوحدات الإدارية.

وأوضح كوسا أن المعتمدين من التموين هم الذين استلموا أجهزة فقط، ووفق شروط منها أن يكون لديهم محال، وأن ينقلوا الخبز من المخابز بسيارات لها رفوف أو بصناديق، وليس بتكديسها فوق بعضها، وأن يبيعوها للمواطن بـ١٢٥ ليرة.

وبيّن عدد من رؤساء الوحدات الإدارية الذين تواصلت «الوطن» معهم، أن بعض المعتمدين الفرعيين يبيعون الربطات بسعر زائد ويتصرفون أحياناً بمخصصات المواطنين، لذلك سيتم إلغاء اعتمادهم.

ليترا مازوت لكل دونم قمح في القنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في القنيطرة علي زيتون تخصيص كل الجمعيات الفلاحية التي تقدمت بالكشف الحسي لزراعة القمح والبالغ عددها ٤٩ جمعية بمادة المازوت اللازمة، لافتاً إلى وجود ٥ جمعيات بطور التجهيز وإعداد الكشوف الحسية لها من لجان الزراعة وبذلك تكون جميع الجمعيات الفلاحية في القنيطرة حصلت على مادة المازوت لتنفيذ خطة زراعة محصول القمح الإستراتيجي، وأي كشف حسي جديد من أي جمعية أخرى سيتم تأمينها بمادة المازوت خلال ٢٤ ساعة.

وبيّن زيتون أن الكميات الموزعة على الجمعيات الفلاحية والبالغة نحو ١٣٠ ألف لتر وبواقع ليترين لكل دونم وبإشراف لجان محلية في كل وحدة إدارية مشكّلة من رئيس الوحدة الإدارية ورئيس الجمعية الفلاحية وأمين الفرقة الحزبية والمشرف التعاوني بعد أن تم تقدير المساحات والكميات من اللجنة ذاتها، مضيفاً إنه سيتم إجراء جولات للجنة الزراعية للتأكد من استثمار الأراضي بشكل جيد والتأكد من المساحة المزروعة بالقمح. وأكد إيلاء القطاع الزراعي الأهمية والأولوية في عمل لجنة المحروقات الفرعية ودعم الفلاحين بمادة المحروقات بسبب إقبال الفلاحين على زراعة القمح ووفق توجيه من الحكومة بدعم مزارعي جميع المحاصيل الشتوية الأخرى ودعمهم بمادة المازوت كخطوة إضافية ومباشرة لدعم القطاع الزراعي وبهدف التوسع وزيادة المساحات المزروعة، مشيراً إلى التعاون والتنسيق مع مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين بالمحافظة لتقدير الاحتياج الفعلي من مادة المازوت لزوم الأعمال الزراعية لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة، وتم تحديد القرى وفق الوحدات الإرشادية والجمعيات الفلاحية التابعة لكل وحدة مع تحديد المساحة ونوع المزروعات والاحتياج الفعلي، علماً أن مديرية الزراعة تقوم بتزويد التجارة الداخلية بتقرير أسبوعي عن المساحات المزروعة والاحتياج الفعلي للمحروقات، لافتاً إلى أن عناصر حماية المستهلك يقومون بجولات مستمرة على الفلاحين بهدف التأكد من وصول مادة المازوت إلى مستحقيها في جميع قرى ومناطق المحافظة وأخذ عينات عشوائية من المستفيدين من المازوت ومن خلال الجداول المحفوظة لديهم للتأكد من حصولهم على المادة وبالسعر المدعوم.

سوق هال السويداء دون قبان.. والتجار يشتكون ألزمنا على الانتقال دون تأمين محال جاهزة لنا؟؟

الوطن- عبير صيموعة

اشتكى عدد من تجار الجملة في السويداء إلزامهم من مجلس المدينة بالانتقال إلى سوق الهال من دون تأمين الأمكنة الخاصة والمقاسم المجهزة التي تعود ملكيتها للدوائر والفعاليات الحكومية، ما أبقاهم تحت سمسرة أصحاب المقاسم المجهزة (من المكتتبين) الذين قاموا بفرض أسعار الإيجار الكيفي، وتحديد مدة العقود بما لا تتجاوز الأشهر الستة ليتسنى لهم رفع الإيجار بعد انقضاء فترة العقد؟

وأشاروا إلى أنهم ألزموا بالنقل إلى سوق قيد الإنشاء يفتقد إلى كثير من تجهيزاته أهمها عدم وجود القبان الذي يعتبر عصب العمل، وأن السوق عبارة عن كتل إسمنتية يفتقد إلى الكثير من خطوط الكهرباء والهاتف وخطوط التصريف المطري فضلاً عن أن خطوط التوتر المنخفضة تمتد أمام المقاسم إضافة إلى فتح مدخل السوق على طريق ولغا السريع الذي يربك سيارات النقل الكبيرة عند تخفيف سرعتها عند الدخول للسوق مع عدم وجود اللوحات الدلالية للسوق.

رئيس مجلس مدينة السويداء سامر أبو سعدة أوضح لـ«الوطن» أن القبان جاهز إنشائياً وتم سابقاً رصد اعتمادات لتنفيذه ولكن تأخر بدء استثمار السوق أدى إلى تحويل الاعتمادات إلى قضايا أخرى لافتاً إلى اتخاذ المجلس خلال الاجتماع الأخير قراراً بطرحه للاستثمار لأنه الحل الوحيد لتنفيذه وسيتم بعد ذلك تجهيز الإضبارة الفنية ودفاتر الشروط.

أما ما يتعلق بقيام تجار الجملة باستئجار المقاسم لاستثمارها من المكتتبين ذلك لأنها المقاسم الجاهزة حالياً، ولا ذنب لمجلس المدينة في عدم اكتتابهم سابقاً ضمن محاضر السوق علماً أنه تم اتخاذ قرار يتيح للتجار بالتسجيل ضمن غرفة تجارة وصناعة السويداء على أن تكون لهم الأولوية باستثمار مقاسم مجلس المدينة والبالغة ٣٤ مقسماً يجري العمل بها حالياً.

أما مدخل السوق فقد أوضح أنه تم تجهيز طريق بعرض ٣٦ متراً وهي كافية لتسهيل حركة السيارات كلها في الدخول والخروج أما شبكات الإنارة في السوق فكانت عن طريق الطاقة الشمسية وحالياً تم استقدام أجهزة صديوم من «بلجكتورات» ومصابيح لإنارة السوق.

ولفت أبو سعدة إلى أن افتتاح السوق والمباشرة بالعمل ضمنه بدأ فعلياً من الشهر ومجلس المدينة يعمل على تجاوز جميع الإشكاليات والنواقص في التجهيزات تباعاً.

١٥ مدرساً في جامعة دمشق أحيلوا إلى مجالس تأديب أغلبهم بسبب الـ«نكايات»!!

مصدر مسؤول لـ«الوطن»: اعتراضات الطلاب على المقررات الامتحانية «ليست خلبية»؟!

فادي بك الشريف

علمت «الوطن» من مصادر رسمية في جامعة دمشق، أنه تم هذا العام إحالة نحو ١٥ عضو هيئة تدريسية إلى مجالس تأديب، ليصار إلى اتخاذ العقوبات اللازمة والإجراءات القانونية بحق من يثبت بشكل قطعي مخالفته وذلك حسب نوع المخالفة المرتكبة لكل أستاذ جامعي.

وكشف مصدر مسؤول في الجامعة (فضل عدم الكشف عن اسمه) أن البت بعقوبات الأساتذة يحتاج إلى التدقيق والمتابعة والتحقيق من خلال مجلس تأديب يعنى بشؤون أعضاء الهيئة التعليمية ليصار إلى الفصل بالشكاوى المقدمة بحقهم، على أن تتخذ أقصى العقوبات بحق عضو الهيئة التدريسية ويصرف من الخدمة في حال ثمت إدانته.

علماً أن اللجنة يرأسها قاض برتبة مستشار وعضو برتبة مستشار ونائب رئيس الجامعة، ونقيب معلمي الجامعة وعضو هيئة تدريسية يسميه رئيس الجامعة، كما يعتبر مجلس التأديب صاحب القرار النهائي بالنظر بوضع الأستاذ الجامعي.

وبيّن المصدر أن أبرز أسباب إحالة مدرسين إلى مجالس تأديب تعود إلى «النكايات» فيما بينهم، والمشاحنات لغايات وأسباب مختلفة، الأمر الذي يتابع ويدقق من المعنيين في الجامعة، موضحاً أنه لم تثبت أية حالة تسريب أسئلة لأي مقرر امتحاني هذا العام.

وحول وضع المقررات الامتحانية وانخفاض نسب النجاح في بعضها، بيّن المصدر أن هذا الأمر متابع من كليات الجامعة حسب وضع كل كلية، مبيناً أن نحو ٥ مقررات امتحانية صدر قرار هذا العام بإعادة تصحيحها أو تغيير مفاتيح الحل (الأجوبة) للمقرر بسبب وجود خطأ وخلل في سلم التصحيح، علماً أن القرار يتم النظر به ودراسته عن طريق مجلس جامعة دمشق.

وأوضح المصدر أن ١٠ مقررات أقرت لجنة في الكلية بتغير وضعهم من راسب إلى ناجح، لكن عند التدقيق من الجامعة تبين أن عدداً من الطلاب مستحقون للعلامة التي حصلوا عليها ولا يوجد أية مخالفة أو خلل في عملية تصحيح المقرر.

وبالنسبة لأحاديث الطلاب عن أن مختلف الاعتراضات على المقررات الامتحانية (لا ينظر بها على محمل الجد)، كشف المصدر الرسمي أن هذا الأمر غير صحيح، بحيث يتم التدقيق بها بشكل دقيق من الكلية، كما تدققها لجنة في رئاسة الجامعة، مضيفاً: الاعتراضات ليست «خلبية»، وكل حالة تعالج ويتخذ الإجراء المناسب بحقها إن ثبت أحقية الطالب في اعتراضه المقدم بشكل رسمي.

وأوضح المصدر أن الطلاب والأساتذة يعاملون عند المخالفة ضمن ما هو منصوص عليه في قانون تنظيم الجامعات، علماً أن الحالات التي يتم فيها فصل أستاذ جامعي تعتبر نادرة ولا تكاد تذكر. وهناك حالات يتخذ فيها القرار بالكلية كعقوبات أدنى من الفصل من الخدمة، وعلى سبيل المثال يتم تأخير الترفيع والإيقاف عن العمل، كما أن هناك حالات أحيلت على مجلس التأديب وثبت براءتها.